

الفصل الثالث

دولة غنية وجيش قوى

«دولة غنية وجيش قوى» كان هو الهدف الأكبر والشعار الأشهر المميز لحقبة مييجى. وكان سبيل قادة حقبة الميجى من أجل تحقيق هذا الهدف هو تطبيق الرأسمالية الغربية وتأسيس قوة عسكرية حديثة تحذو أيضاً حذو النظم العسكرية الغربية. ولذلك كان على اليابانيين أن يتخلصوا من عادات وقوانين قديمة صاروا عليها لقرون عدة. والحق يقال إن جزءاً من هذا الهدف وقدراً قليلاً من التغيير حدث فى أواخر عهد الباكنو. وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً. وهذا إلى جانب أن حكومة الميجى قد اتخذت عدة إجراءات إصلاحية وخاصة على الصعيدين الاجتماعى والإدارى وقد تحدثنا عنهما أيضاً من خلال الفصل السابق. إلا أنه بهذه الخطوات وتلك الإنجازات لم يكن لليابان أن تأخذ موقعها من دول العالم المتقدمة، وأن تصبح دولة غنية وقوية عسكرياً فى الوقت ذاته ولذلك كان على حكومة الميجى أن تأخذ عدة خطوات مهمة. وكانت أهم أربع خطوات نفذتها الحكومة هى:-

١ - التجنيد الإجبارى.

٢ - الإصلاح الضريبى.

٣ - تنفيذ خطة الصناعات التنموية.

٤ - الانفتاح نحو الغرب والتطلع نحو آسيا.

وفيما يلى نتحدث عن هذه الخطوات الأربع بالتفصيل:-

١- التجنيد الأجبـارى:-

ذكرنا آنفاً أن قادة إصلاح مييجى (Meiji Ishin) قاموا بإلغاء نظام المقاطعات وإحلال نظام المحافظات، وعليه ألغيت وظيفة الدايميو وحل محلها وظيفة المحافظ. وكل ذلك كان كما ذكرنا من أجل إضعاف شكيمة المحليات لتأخذ الحكومة المركزية فى طوكيو دور الريادة فى القبض على مقاليد الأمور فى البلاد، وبذلك تقوم الدولة المركزية بمعناها الحقيقى ويتحقق لسانسة مييجى حلمهم فى أن تأخذ اليابان مصافها فى طابور الدول المتقدمة تماماً كأية دولة أوربية متقدمة أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن هذا

ليتحقق إلا بإنشاء جيش قوى يحمى الدولة المركزية القوية. وبالطبع لم يكن لبقايا جيوش المقاطعات المتفرقة لتقوم بمثل هذا الدور الخطير. و لذا كان ولا بد من تطبيق الشق الثانى من شعار ثورة مييجى الأكبر والأشهر «دولة غنية وجيش قوى» «fukoku kyohei» وهو كيوهى kyohei» أى الجيش القوى الذى سوف تقوم على كاهله مهمة إنشاء الإمبراطورية اليابانية الكبرى أو تحقيق المجد الخارجى والتي طالما حلم بها قادة يابانيون عديدون قبل ذلك ولم يكتب لهم النجاح من أجل تحقيقه، وسوف نرى فيما بعد كيف أن ساسة مييجى بذلوا كل جهدهم من أجل تحقيق هذا الهدف الذى سوف يتحقق بالفعل لفترة من الزمن تعدت بضعة عشرات من السنين احتلت خلالها اليابان موقعها بين الدول الاستعمارية الإمبريالية حيث كان العالم آنذاك لا يعترف بقوة الدولة ونفوذها إلا من خلال مساحة الأرض وعدد الدول التى تستعمرها تلك الدولة.

ويرجع الفضل فى إنشاء هذا الجيش القوى فى بادئ الأمر إلى القائد العسكرى الوطنى «أمورا ماسوجيرو» (١٨٢٥م - ١٨٦٩م) والقائد السياسى الشهير ياماغيتا أريتومو (١٨٣٨م - ١٩٢٢م) والأول وعلى الرغم من شهرته كقائد عسكرى فإن بدايته كانت كطبيب على يد الطبيب أوجاتا كواون (١٨١٠م - ١٨٦٣م) ومارس الطب فى مسقط رأسه سوأو Suo بمقاطعة تشوشو. ثم درس العلوم العسكرية وأصبح مدرساً لها بأكاديمية إيدو العسكرية (kō busho) ولم يلبث أن أصبح قائداً لثورة إصلاح السياسة العسكرية فى مقاطعة تشوشو وخلال حرب البوشين التى قامت خلال عامى (١٨٦٨م، ١٨٦٩م) بين حكومة مييجى الإصلاحية وقلول جيش الباكفو القديم وأظهر مهارة عسكرية واستراتيجية بارزتين، وقد شغل ماسوجيرو منصب أول وزير للدفاع فى تاريخ اليابان الحديث. وكان أبرز ما نادى به هذا القائد العسكرى الفذ هو وجوب بناء جيش حديث يقوم على أكتاف الفلاحين وعامة الشعب وليس فقط على أكتاف المحاربين القدماء (الساموراي) والنبلاء أى تجديد دماء الجيش اليابانى؛ إلا أن هذا المبدأ كان هو السبب فى اغتيال هذا القائد، وفى سبتمبر ١٨٦٩م هاجمه مجموعة من الساموراي المعارضين لسياسة تحديث الجيش وذلك بالفندق الذى كان يقيم به فى مدينة كيوطو. وبعد شهرين فقط توفى متأثراً بجراحه. أما القائد الثانى ياماغيتا فقد امهله العمر حتى يلعب دوراً مهماً فى إدارة شئون اليابان العسكرية والسياسية على السواء. فهو طبقاً للمصادر التاريخية اليابانية يعد مؤسساً للجيش اليابانى

الحديث على قدم سواء مع ماسوجيرو. أصبح فيما بعد وزيراً للدخالية ثم رئيساً للوزراء، وأبلى بلاءً حسناً فى الحرب اليابانية الصينية. وفى الحرب اليابانية الروسية تقلد منصب رئيس هيئة العمليات الحربية، وتقلد أيضاً منصب رئيس مجلس شورى الإمبراطور.

واصل ياماجاتا المسيرة بعد وفاة أومورا، وعمل بكل جهده من أجل تشجيع الأبحاث لتطوير الجيش متخذاً فى ذلك النموذج والنظام العسكرى لمختلف الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا نبراساً لليابان من أجل إنشاء جيش قوى وحديث، وكان أول ما فعله ياماجاتا هو تأكيد خطوة سلفه أومورا فى الاعتماد على قوى الشعب المختلفة من فلاحين وعمال وتجار وكذلك المحاربون القدماء الساموراى بدلا من الاستعانة فقط بالقوة الأخيرة من أجل حماية اليابان، وكان عضده فى ذلك قانون المساواة بين عناصر الدولة الأربع الذى كان قد صدر لتوه فى يونيو ١٨٦٩م. ولكن يجب علينا هنا ألا نغفل حقيقة مهمة، وهى أن تطبيق نظام التجنيد الإجبارى الذى لايفرق بين مختلف الطبقات والفئات فى المجتمع اليابانى كان قد تم تطبيقه قبل ذلك فى نهاية مرحلة الباكفو وذلك فى مقاطعة تشوشو (ياماجوتشى) وكذلك فى مقاطعة كيشو (محافظة واكاياما الآن) وذلك بفرض التجنيد الإجبارى على الشباب الذين تجاوزوا العشرين من عمرهم، وطبقت عليهم أيضاً نظم التدريب الأوروبية الحديثة. إلا أن هذه الخطوات اتخذت على مستوى محلى وليس على المستوى القومى كما فعل ياماجاتا.

على أية حال، لم يألُ ياماجاتا جهداً من أجل تطبيق نظام التجنيد الإجبارى حتى أصدر إعلاناً حكومياً لذلك فى أواخر نوفمبر ١٨٧٢م. وطبقا لهذا الإعلان يلغى نظام العسكرية الإقطاعى الذى يعتمد على المقاطعات ويتم الاعتماد على الجيش الذى يجند جنوده من كل قطاعات الشعب الذى يقوم تدريبه على النظم العسكرية الغربية. وبهذا الإعلان أصبحت الخدمة العسكرية واجباً وطنياً يجب على الذكور تأديته تماماً مثل دفع الضرائب. ثم تم بلورت هذا الإعلان فى قانون التجنيد الذى صدر فى يناير ١٨٧٣م. وطبقا لهذا القانون يتم فحص الشباب الذين أتموا العشرين من عمرهم طبيياً، ومن يتجاوز هنا الفحص الطبى يتم إلحاقه بالقوات البرية أو القوات البحرية لمدة ثلاثة أعوام يتلقى خلالها تدريباً عسكرياً شاقاً. وبعد الانتهاء من مدة التجنيد الأساسية يبقى المجند على قوة الاستدعاء لمدة أربع سنوات أخرى ولكن كان هنالك من يعفى من التجنيد، وفى طليعة

هؤلاء عائلو الأسر ومن يدفعون البدلية وكانت تقدر بـ ٢٧٠ ينًا. وهذا مبلغ باهظ بأسعار ذلك الزمن ولم يكن إلا الأغنياء من يستطيعونه. وفي الجانب الآخر كان الفقراء من الفلاحين يعانون بسبب اقتياد عائلهم ومن يستطيعون من شبابهم العمل للانخراط في الجندية. ولما أصبحت الجندية عبئاً ثقیلاً على جماهير الفقراء من الناس كرهوها أيما كره وأصبحوا يثيرون نحوها الثورات والهوجات، وأصبح الفلاحون ومواطنو المدن يتحايلون على قانون الجندية من أجل الهروب منها. فكان الشاب الذى لا يعول الأسرة ويسبقه أخ أكبر ينفصل عن أسرته ويكون أسرة جديدة يكون هو عائلهم وعليه يتم إعفاؤه من التجنيد. أو كان الشاب يذهب ليحمل اسم أسرة أخرى فيتزوج من إحدى بناتها فيعفى بالتالى من التجنيد، وهناك من كان يختفى تماما عن الأعين وآخر يزيّف فى سجله العائلى، وحالات أخرى من الشباب الذين كانوا يحاولون بكل الطرق الهروب من الجندية. وهكذا شهد نظام التجنيد الإجبارى فشلاً ذريعاً فى بداياته بسبب معارضة ومقاومة عامة الشعب له، ولذلك لم ينخرط فى العسكرية سوى عشرين بالمائة فقط من الشباب الذين أتموا العشرين من عمرهم. ولم يخل أمر تطبيق التجنيد الإجبارى على اليابانيين لأول مرة من طرافة، حيث جاء فى الإعلان الذى أصدرته الحكومة فى نوفمبر ١٨٧٢م عن تأدية الخدمة العسكرية أنها بمثابة دفع ضريبة الدم فأساء عامة الناس فهم هذا المعنى، وأخذوه على أن الحكومة تأخذ دماء من ينخرط فى الجندية، وعليه قامت ثورت وهوجات فى جميع النواحي تناهض هذا الفعل الشائن من الحكومة، وتركزت هذه الثورات فى غرب اليابان. والأطرف أن الفلاحين البؤساء ذوى العقلية البسيطة اعتقدوا أن أسلاك البرق التى تمدها الحكومة حديثاً عبر البلاد ما هى إلا وسيلة من وسائل نقل دم المساكين من الجنود. ولكن الملاحظ عن قانون التجنيد الإجبارى أنه ووجه بمعارضة تكاد تكون عامه سواء من المحاربين القدماء أو الفلاحين أو سكان المدن أيضاً. ذلك لأنه سلب الكثير من حقوق الساموراي الذين كانت العسكرية القديمة تعطيهم العديد من المميزات والحقوق بالمقارنة بالفلاحين وسكان المدن العاديين. أما الفلاحون والمواطنون فقد أضاف هذا القانون إلى أعبائهم القديمة أعباءً أخرى. ولهذا ثار الجميع أمام هذا النظام الجديد من الجندية كما جعل الثورات تعم جميع أنحاء البلاد تقريباً. فما كان من الحكومة رداً على هذا الوضع الخطير إلا أن أنشأت وزارة للداخلية لأول مرة فى تاريخ البلاد وذلك لحفظ الأمن فى البلاد

فى عام ١٨٧٣م. وفى العام التالى عضدت الحكومة من النظام الأمنى فى البلاد فأقامت مديريةية للأمن فى طوكيو. ولكن وبرغم هذه الصعوبات التى صادفها قانون التجنيد فإن الجيش اليابانى صار يقوى تدريجياً حتى وصل إلى درجة كبيرة من القوة جعلته ينتصر فى حربين كبيرتين على كل من الصين وروسيا فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كما سنرى عند حديثنا عن هاتين الحربين.

٢ - الإصلاح الضريبى:

فىما سبق تحدثنا عن عدة إصلاحات قامت بها ثورة ميغى من أجل تغيير مختلف نواحى الحياة فى اليابان. و لكن كان لابد لهذه الثورة أيضاً من خلفية اقتصادية قوية، فكان لابد من إجراء اصلاح ضريبى يضمن للدولة مصادر مالية تعتمد عليها، وفى الحقيقة كان الإصلاح الضريبى الذى كانت ثورة ميغى تقصده فى الأساس هو إصلاح ضرائب الأرض الزراعية، وذلك لأن قيمة المتحصل من الجمارك على الواردات من الخارج كانت قد وصلت إلى أدنى مستوى لها بسبب المعاهدات التجارية التى عقدتها حكومة الباكفو فى أواخر عهد إيدو، فلم تعقد على هذه الجمارك أية آمال لإنعاش الاقتصاد اليابانى.

ومن ناحية أخرى، فقد كانت الضرائب التى تفرض على الأراضى الزراعية ضرائب عينية وليست نقدية، وهذه الضرائب كانت قد ضعفت إلى حد كبير بسبب الثورات والهوجات الكثيرة التى عمت الأرياف، وكذلك بسبب عدم دفع العديد من الفلاحين لها، وتأجيل دفعها فى بعض الأحيان الأخرى وتصدى لهذه الإصلاحات الضريبية شخصيتين اقتصادياتن شهيرتان وهما ماتسوكاتا ماسايوشى (Matsukata masayashi) (١٨٣٥م - ١٩٢٤م) وموتسومونى ميتسو Mutsumune Mitsu (١٨٩٧م - ١٨٤٤م).

وقاما بجهود بحثية عميقة أثمرت فى النهاية عن قانون إصلاح ضرائب الأراضى (chisokaiseiho) فى يوليو ١٨٧٣م. وكان من أهم نقاط هذا القانون ما يلى:

١ - إحلال نظام الضرائب على قيمة الأراضى بدلاً من النظام الضريبى العينى الذى كان يعتمد على كمية المحصول.

٢ - الضريبة على الأراضى الزراعية تؤخذ بصرف النظر عما إذا كان هناك وفر زراعى أو كساد بواقع ٣٪ من قيمة الأراضى.

٣ - المسئول عن دفع الضرائب هو المالك.

٤ - تحصيل الضرائب نقدياً وليس عينياً أى تؤخذ نقوداً وليس فى شكل محصول (كان فى معظمه أرزاً).

ومما سبق نجد أن حكومة ميغى قصدت من تلك الخطوات ضمان الحصول على الضرائب بلا نقصان. وإلى جانب ذلك عملت الحكومة على أن تحدد ثمن الأراضى بطريقة تضمن لها عائداً ضريبياً جيداً. وعليه أصبحت الضرائب التى تحصل على الأراضى الزراعية تصل فى بعض الأحيان إلى ٤٠٪ من إجمالى المحصول. وهذه بالطبع ضرائب مبالغ فيها. مما كان له الأثر السيئ على الفلاحين.

وهكذا خاب أمل الفلاحين فى ثورة الإصلاح. وكانوا يتوقعون منها خفض الضرائب العينية التى طالما عانوا منها. ولذلك قامت ثورات عديدة تعارض هذا الإصلاح الضريبى أو بالأحرى التعديل الضريبى الذى أنهك كاهل الفلاحين. وحدثت معظم هذه الهوجات والاضطرابات عام ١٨٧٦م. وتركز حدوثها فى محافظات واكاياما وإيباراكي وميى، وقد وصل عدد الثوار إلى نحو مائة ألف شخص. تم معاقبة نصفهم تقريباً.

ولكن وعلى الرغم من تلقى ما يقرب من خمسين ألفاً من الثوار عقوبات مختلفة فإن الحكومة خشيت أن تمتد هذه الثورات إلى جميع أنحاء البلاد، وخاصة إذا ما ارتبطت هذه الثورات الفلاحية بانتفاضات المحاربين (الساموراي) فتحدث اضطرابات يصعب التغلب عليها. فما أتى العام التالى (يناير ١٨٧٧م) حتى أصدرت الحكومة إعلاناً خفضت من خلاله نسبة الضرائب من ٣٪ إلى ٢,٥٪ فقط من قيمة الأرض. فكان هذا بمثابة نصر كبير للفلاحين.

٣ - التنمية الصناعية:

كانت الخطوة التالية أمام حكومة ميغى هى تنمية الصناعات الحديثة. ومع الاعتراف بأن قدراً ما من التصنيع قد تحقق فى نهاية عصر إيدو فإنه كانت هناك عدة أسباب تعوق حركة التصنيع الداخلية. منها على سبيل المثال الضرائب المنخفضة على الواردات وكذلك تدفق المصنوعات الأجنبية الرخيصة بسبب الثورة الصناعية فى الغرب، ولما كانت الطبقات من ذوى الدخول المرتفعة مثل حكام المقاطعات السابقين والنبلاء وكبار التجار والمرابين لم تكن لديهم المقدرة على إحياء صناعة جديدة متطورة، فكان على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة فى تطوير مختلف الصناعات، فأنشأت فى عام ١٨٧٠م وزارة التصنيع

إلا أن هدف هذه الوزارة كان فى معظمه عسكرياً. وكانت معظم الصناعات التى تبنيتها وزارة التصنيع موجهة للناحية العسكرية وتساوت فى ذلك صناعة الحديد والصلب وصناعة السفن وإقامة السكك الحديدية ومد أسلاك البرق والتعدين وكذلك الإنشاءات المعمارية وصناعة الآلات وإقامة المصانع الكيمايائية وقبضت على كل تلك الصناعات وجعلتها كلها صناعات حكومية، ولكنها سرعان ما سحبت يدها عنها وباعتها فيما عدا الصناعات العسكرية للقطاع الخاص فى عام ١٨٨٠م بعد فشلها فى إدارتها وتعرضها للخسارة. إلا أننا نجد أن حكومة مييجى قد حققت نجاحاً لا بأس به فيما يتعلق بالصناعات العسكرية فطورت مصانع الأسلحة التى ورثتها عن حكومة الباكفو، وذلك فى ترسانات الأسلحة بطوكيو وأوساكا، وكذلك فى مصانع الذخيرة فى إيتاباشى Itabashi ومجرو Meguro.. وفيما يلى الخطوات والجهود التى اتخذتها حكومة مييجى من أجل إحداث تنمية صناعية متطورة وحديثة:-

(أ) تحديث النظم المالية والبنكية:

من أجل إحداث تنمية صناعية متقدمة ومتطورة كان لابد من تطوير النظام المالى والنقدى بالبلاد؛ ففى نهاية عصر الباكفو كانت هناك العديد من الأوراق المالية يتم التعامل بها فى الأسواق. فهناك أوراق المقاطعات المالية (Hansatsu) وكذلك العديد من الأوراق المالية الأجنبية، هذا إلى جانب النقود المعدنية التى كانت تُتداول فى هذه الأثناء وإلى جانب هذه الأوراق المعترف بها كانت هناك أوراق مالية أخرى غير قابلة للتحويل (fukanshihei) مثل تلك التى كانت تصدرها الحكومة (Dajakan Minbushosatsu Satsu) وكذلك تلك التى كانت تصدرها وزارة الشؤون المدنية وذلك بسبب تعرض الحكومة للأزمة المالية الخانقة. وقد اعتادت كل من الحكومة ووزارة الشؤون المدنية على إصدار هذه الأوراق بصورة متكررة مما أدى إلى حدوث حالة من الفوضى انتابت الأوضاع النقدية والمالية فى السنوات الأولى من عهد حكومة مييجى. هذا كله جعل حكومة مييجى تفكر جدياً فى تنظيم هذا الوضع الغريب، ولذلك تم إصدار قانون النقد الجديد Shinka (Jōrie) فى عام ١٨٧١م والذى جاء به أن تقوم مصلحة سك العملة (Zōheiryō) بسك عملات ذهبية وفضية ونحاسية، وكذلك تأكيد نظام الغطاء الذهبى، إلى جانب اتخاذ النظام العشرى النقدى أساساً للتعامل المالى فى اليابان وعليه تم اتخاذ الفئات النقدية العشرية وهى الين

والسنن (sen) والرین (Rin) كوحداث للتعامل النقدى. ولكن على الرغم من اتخاذ الذهب كغطاء للعملية المالية فإن العملة الفضية هي التي كانت مستعملة في الواقع في المعاملات التجارية، ولذلك يمكن القول إن النظام المالى كان نظاماً ثنائياً من الذهب والفضة معاً. بل إنه فوق ذلك تم إلغاء التراجع عن تقييد التعامل بالفضة في عام ١٨٧٨م، ولذلك فقد أصبحت الفضة هي أساس التعامل المالى في البلاد من الناحية العملية.

ومن ناحية أخرى، فقد تم في عام ١٨٦٩م، إنشاء شركات مالية وشركات للصرافة نصفها حكومى والنصف الآخر أهلى إلا أن هذه الشركات لم تنجح، وبسبب عدم نجاح هذه الخطوة فقد فكرت الحكومة في إنشاء بنوك حديثة وهنا برز لهذه المهمة كل من السياسى الشهير إيتو هيروبومى ومعه شيبوساوا إيتشى Shibusawa Eiichi (١٨٤٠م - ١٩٣١م)، وقاما معاً بدراسة النظام المالى في أمريكا واقتنعا باقتباس النظام الذى يقوم عليه البنك الوطنى الأمريكى وعليه قاما بإعلان مواد وقوانين البنك الوطنى اليابانى في عام ١٨٧٢م (٥ من ميجى) ثم تطلعا في العام التالى (١٨٧٣م) للاعتماد على الاستثمارات الأهلية لإنشاء بنوك كبيرة، وبالفعل تم تأسيس البنك الأول الوطنى (Daitschi kokuritsu Ginkō) وذلك بمساهمة كل من مجموعتى ميتسوى وأونو الاقتصاديتين العملاقتين، وكانت تلك هي الخطوة الأولى من أجل إنشاء بنوك وطنية في جميع أنحاء البلاد اعتماداً على الأرصدة ورؤوس الأموال الأهلية.

وهنا لنا تعليق على البنوك الوطنية التي أنشأتها حكومة ميجى؛ ففي الوهلة الأولى تبدو لنا كلمة «وطنية» وكأن هذه البنوك تدار بواسطة الدولة أو بالأحرى الحكومة؛ إلا أن هذا غير صحيح وفي الحقيقة فقد كانت هذه البنوك بنوكاً خاصة تدار بواسطة رأس المال الخاص. وكانت هذه البنوك خاضعة وتدار تحت قوانين الدولة، ومن هذا المنطلق فقد كانت في شكلها العام تشبه إلى حد كبير البنوك الوطنية الأمريكية، وقد أنشئت هذه البنوك في البداية ليتم من خلالها تداول الأوراق المالية غير قابلة للتحويل التي كانت تصدرها الحكومة ولذلك كان رأس مال هذه البنوك يحتوى على نحو ٦٠٪ من الأوراق المالية الحكومية، أما الباقي فقد كان عبارة عن أموال صحيحة قابلة للتحويل (Dakan Shihei)، ولكن كانت هذه الشروط قاسية إلى حد بعيد مما أدى إلى كساد إدارى. ولذلك تم في عام ١٨٧٦م تعديل هذه الشروط وألغيت الأموال القابلة للتحويل، وتم بدلا من ذلك

جعل ٨٠٪ من رأس المال أموالاً حكومية غير قابلة للتحويل، وهذا ما أدى إلى إنعاش التعاملات، وذلك أدى في النهاية إلى إنشاء ما يقرب من ١٥٠ بنكاً في جميع أنحاء البلاد ولكن بسبب هذه الأموال الحكومية غير القابلة للتحويل حدث كساد كبير ولكن في الوقت نفسه خلق هذا الوضع رؤوس أموال وفيرة من أجل التصنيع.

(ب) إنشاء خطوط البرق والمواصلات والسكك الحديدية:-

كان مد خطوط البرق بين طوكيو ويوكوهاما هو أول مظاهر الحضارة الحديثة فيما يتعلق بالمواصلات. وقد تحقق ذلك على يد الحكومة في عام ١٨٦٩م. ولم تمر سوى خمس سنوات حتى تم كذلك مد خطوط البرق بين أوموري Aomori في أقصى شمال جزيرة هونشو وبين مدينة ناجاساكي في جزيرة شيكوكو جنوباً، وذلك عبر العاصمة طوكيو. وفي بداية عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر تمت شبكة الخطوط البرقية في كل أنحاء اليابان تقريباً وفيما يتعلق بخطوط البرق بين اليابان والدول الأخرى تم في عام ١٨٧١م إنشاء خط البرق بين ناجاساكي وبين مدينة شنغهاي في الصين، أما بالنسبة للتليفونات فقد تم استيرادها والبدء في تشغيلها حكومياً لأول مرة في عام ١٨٩٠م (٢٣ من ميغجي)، أما البريد فقد تم تحديثه بفضل جهود مانجيما هيسوكا (١٨٣٥م - ١٩١٩م) الذي طور النظام البدائي القديم المعروف بالهيكياكو (Hikyaku) وقام بتنظيم البريد بين كل من طوكيو وكيوطو وأوساكا في عام ١٨٧١م، وفي عام ١٨٧٣م قام بجعل أجرة البريد رسمية وموحدة بين كل أنحاء البلاد. وفي عام ١٨٧٧م انضمت اليابان إلى اتحاد البريد العالمي.

أما في مجال المواصلات فقد اعتمدت الحكومة اليابانية في بادئ الأمر على قرض خارجي من إنجلترا وبدأت في تشييد الخطوط الحديدية الحكومية، وكان أول خط شيده بين منطقة شينباشي بالعاصمة الجديدة طوكيو وبين مدينة يوكوها عام ١٨٧٢م، ثم في عام ١٨٧٤م أفتتح الخط الحديدي ما بين مدينتي أوساكا وكوبي، وبعد ذلك بثلاث سنوات تم الخط الحديدي بين أوساكا وكيوطو. وفي عام ١٨٨٩م تم اكتمال الخط الحديدي بين طوكيو وكوبي (Tokaido Honsen) وكان القطار يقطع المسافة بين المدينتين في نحو عشرين ساعة. وبالنسبة لخطوط الملاحة البحرية فقد أخذ دور الريادة فيها الاقتصادى إيواساكي ياتارو Iwasaki Yataro (١٨٣٤م - ١٨٨٥م) وهو من مقاطعة طوسا. وهذا الرجل هو مؤسس مجموعة ميتسوبيشي العملاقة، وكان الاسم الأصلي لهذه المجموعة وهو شركة

تسوكومو التجارية التي أسسها إيواساكي في عام ١٨٧٠م ثم تغير اسمها إلى ميتسوبيشي في عام ١٨٧٥م. وقد استطاعت هذه الشركة عبر امتيازات حكومية عديدة أن تتخطى المنافسات العنيفة من شركات النقل البحري الأمريكية، وكذلك حصلت على أرباح ضخمة عن طريق نقل المهمات العسكرية خلال حرب الغرب والشمال (Seinan, Sensō) الأهلية التي حدثت في عام ١٨٧٧م وكذلك من خلال الحملة على تايوان عام ١٨٧٤م ولم يقتصر الأمر على الخطوط البحرية الداخلية فقط بل تعدى نشاط شركة ميتسوبيشي للنقل البحري ليصل إلى شنغهاي في الصين، وقد أصبحت هذه الشركة بمثابة الشركة الوطنية بعد دمجها مع الشركة الحكومية.

وبالطبع بدأت سكة الحديد في اليابان متواضعة إلى حد كبير، ولكنها على الرغم من ذلك مثلت تطوراً كبيراً بالنسبة لحياة اليابانيين خاصة عندما نعلم أن المسافة ما بين شينباشي في طوكيو وبين مدينة يوكوهاما وهي التي لا تتعدى الخمسين كيلومتراً كانت تستغرق قبل إنشاء سكة الحديد ما يقرب من يوم كامل، ولكن بإنشاء الخط السالف ذكره أصبحت هذه المسافة لا تستغرق أكثر من ٥٣ دقيقة.. ولكن كانت المشكلة التي تؤرق اليابانيين وخاصة الفقراء منهم أن سعر تذكرة القطار كانت مرتفعة إلى حد كبير وخاصة إذا ما عرفنا أن ثمن كيلو الأرز (وهو السلعة التي يمكن عن طريقها قياس أسعار الأشياء في اليابان) كان يقل عن ٣ ينات. وأن ثمن التذكرة للدرجة الثالثة في القطار آنذاك كان ٣٧ ينأً وه ينات فإننا نستطيع أن ندرك مدى ارتفاع ثمن التذكرة للفقراء، حيث إنها كانت تعادل نحو ١٣ كيلو أرزاً، وهذا بالطبع ثمن باهظ.

ومن أجل التنمية الصناعية أيضاً عملت الحكومة اليابانية على استقطاب العديد من الخبراء الأجانب في مختلف المجالات من أجل الارتقاء بمستوى المصانع، ورأت أيضاً أن تقوم بإدارة المصانع والترسانات الكبرى بنفسها كما ذكرنا آنفاً. وقد تساوى في ذلك تلك المصانع التي أنشئت في أواخر عهد الباكفو والمصانع التي أنشئت في أوئل عهد مييجي، أما الأولى فاهم ما يمكن ذكره منها مصانع (سيكي جوتشي) بطوكيو للأسلحة وترسانة يوكوسوكا وترسانة ناجاساكي للسفن ومصانع كاجو شيما للسفن ومناجم مي إيكي (miike) (kazan بمحافظة فوكو أوكا ومناجم تاكاشيما (مقاطعة ساجا) إلى جانب مصانع ساكاي (Sakai) للنسيج.

أما المصانع الجديدة التي أنشأتها حكومة مييجى ووضعتها تحت إدارتها فأهمها: مصانع إيتاباشى (Itabashi) للذخيرة، ومصنع أوساكا للمدافع، وورش تصنيع أكابانى (Akabane) بالعاصمة طوكيو، ومصانع فوكاجاوا للأسمنت والطوب، ومصانع شيناغاوا للزجاج، ومصانع طومى أوكا للحرير، ومصانع طومى أوكا وشينماتشى وأيتشى وهيروشيما للنسيج. وهذا بالطبع لم يمنع من ظهور عدد كبير من المصانع الأهلية وعلى الأخص مصانع الحرير التي انتشرت في عدة محافظات، وبلغ عددها في محافظة ناجانو فقط خمسين مصنعاً تعتمد كلها على الآلات الحديثة. ولكن الجدير بالذكر هنا أن هذه المصانع لم تكن لتنشأ وتستمر إلا من خلال الدعم الحكومى والمحلى لها. وهذا ما يدلنا إلى أى مدى كان اهتمام الحكوم بتنمية مختلف الصناعات.

(ج) المعارض

لعبت المعارض دوراً مهماً في عملية التنمية الصناعية في السنوات الأولى من عصر مييجى. فقد اشتركت اليابان في عام ١٨٧٣م (٦ من مييجى) في معرض فينا الدولى. فأرسلت اليابان إلى هذا المعرض منتجاتها التي تميزت واشتهرت بها آنذاك وأهمها خيوط الحرير والشاى ودودة القز، وإلى جانب ذلك أرسلت ٢٤ عاملاً لكي يتدربوا على أحدث الآلات. ومن فرط اهتمام الحكومة اليابانية بهذا الأمر فقد أقامت مكتباً للأعمال الإدارية ضم نحو سبعين موظفاً عمل تحت رئاسة السياسى والاقتصادى الفذ أوكوما شيجينوبو (Okuma Shigenobu) (١٨٣٨م - ١٩٢٢م) الذى لعب دوراً مهماً في رسم السياسة الاقتصادية في اليابان خلال السنوات الأولى من عهد إصلاح مييجى، وقد بلغت تكاليف هذا المكتب ستمائة ألف ين، وهذا المبلغ يعتبر مبلغاً باهظاً بأسعار ذلك الزمان مما يعكس مدى حماس السلطات آنذاك من أجل إظهار المعروضات والمنتجات اليابانية في أحسن صورتها وكذلك دراسة الأسواق الغربية واستيراد أفضل المنتجات الغربية، ومن الجدير بالذكر أن الحرير الخام الذى كانت تنتجه مصانع طومى أوكا للحرير استحوذ على إعجاب الغربيين من أوريبيين وأمريكان على حد سواء، وصنف ضمن المنتجات الممتازة بذات المعرض. كذلك تم استيراد آلات حديثة للنسيج لعبت دوراً مهماً في تحديث صناعة النسيج في اليابان.

وبعد ذلك وفي عام ١٨٧٧م (١٠ من مييجى) تم افتتاح المعرض القومى الأول لتشجيع الصناعات في حديقة أويينو العامة. وكانت فترة المعرض ١٠٢ يومين تعدت خلالها عدد

المعروضات ثمانين ألف معروضة ، واقترب عدد الزوار من نصف مليون زائر، ومن بين المعروضات التي اشتهرت خلال المعرض آلة لغزل القطن اخترعها المخترع جاؤن تاسوموني (Gaum Tatsumune) (١٨٤٢م - ١٩٠٠م) وتعد هذه الآلة أول آلة لنسيج القطن عرفت في اليابان. ويعد أيضاً جاؤن من أشهر مخترعي اليابان في عصر مييجى. ومن الملاحظ أن الاختراعات كان معظمها ينصب على قطاع الغزل والنسيج لما كان لهذا القطاع من أهمية بمكان بالنسبة لليابان آنذاك. وقد كان لهذه الاختراعات دور مهم فى تنمية هذه الصناعات، وفى هذه الأثناء اتجهت الحكومة بأنظارها نحو جزيرة هوكايدو وكان اسمها حينئذ «أزوتشى» ففى عام ١٨٦٩م تم تأسيس هيئة حكومية تختص بتعمير واستصلاح هذه الجزيرة الكبيرة والتي تقع فى أقصى شمال البلاد، وفى عام ١٨٧٢م بدأت الحكومة فى تطبيق خطة عشرية من أجل عملية جادة وطموحة لدرجة أنها خصصت لذلك مبلغ ٢٠ مليون ين، ونحن لا نحتاج أن نذكر القارئ بمدى ضخامة هذا المبلغ حيث كانت قيمة الين آنذاك تختلف تماماً عنها فى الوقت الحاضر.. وقامت الحكومة بإرسال المحاربين القدامى الذين أصبحوا بلا عمل فى المدن الكبرى إلى هوكايدو لبدء مسيرة جديدة هناك، وكونت أيضاً جماعات للعمل فى الحقول من الجنود نيط لها استصلاح وحماية الأراضي الزراعية فى هوكايدو. وذلك فى عام ١٨٧٥م، ولكن تم إلغاء هذا النظام فى عام ١٩٠٤م. وكذلك قامت الحكومة بإنشاء المصانع الحكومية الكبيرة، وطورت إلى حد كبير مناجم الفحم بالجزيرة وذلك كله عن طريق المؤسسة الحكومية لتعمير هوكايدو التى ذكرناها للتو، إلا أنه للأسف تم إلغاء هذه المؤسسة فى عام ١٨٨٢م بسبب الفضيحة المالية الكبرى التى حدثت فيما يتعلق ببيع ممتلكات حكومية للقطاع الخاص بسعر أقل ما يمكن وصفه بالبخس؛ حيث كانت هذه الممتلكات الحكومية قد تكلفت ما يقرب من ١٤ مليون ين ورغم ذلك بيعت بنحو ٣٨٠,٠٠٠ ين فقط، واتهم فى هذه الفضيحة السياسى الشهير كورودا كيوتاكا (kurada Kyotaka) (١٨٤٠م - ١٩٠١م) وكان يشغل آنذاك مدير مؤسسة تعمير هوكايدو بأنه حابى مواطنه من ساتسوما التاجر والسياسى جوداى طومو اتسو Godai Tomoatsu (١٨٣٥م - ١٨٨٥م) ولم يكن إلغاء مؤسسة التعمير هو النتيجة الوحيدة لهذه الفضيحة المالية بل كانت هناك نتيجة أهم من ذلك وهى أنها كانت دافعاً جديداً للسياسى والمناضل من أجل الدستور والحريات العامة أكوما شيجينوبو Shigenobu Okuma

(١٨٣٨م - ١٩٢٢م) من أجل الضغط على الحكومة للتعجيل لإنشاء البرلمان لمراقبة أعمال الحكومة. وبالفعل لاقت هذه الدعوة صدى كبيراً لدى مختلف الأوساط الشعبية مما جعل الحكومة تصدر أمراً بوقف بيع الممتلكات والمنشآت الحكومية في هوكايدو إلى شركة كانساي التجارية التي كان يمتلكها جوداى طومو أتسو ولكن الحكومة لم تغفر لأوكوما ما فعله من إفشاء هذه الفضيحة وأجبرته على الاستقالة.

ولكن يجب ألا ينتهى حديثنا عن تعميم جزيرة هوكايدو دون أن نذكر جهود الخبراء والعلماء الأجانب في هذا المضمار. فقد دعت الحكومة اليابانية خبيرين كبيرين أحدهما زراعى والآخر تربيوى، أما الأول فهو هوراسى كابرون (Horace Capron) (١٨٠٤م - ١٨٨٥م) فى عام ١٨٧١م، وتولى منصب مستشار مؤسسة التعمير فى هوكايدو وكانت لنصائحه فى الاستصلاح والتعمير أثرها البالغ فى هذا الصدد. أما الثانى فهو وليام سميث كلارك William Smith Clark (١٨٢٦م - ١٨٨٦م) فقد حضر إلى اليابان فى عام ١٨٧٦م. وقام بالتدريس فى مدرسة سابورو الزراعية، ومن تلاميذه الذين تأثرو به وبالديانة المسيحية التى كان يعتمد عليها فى تدريسه؛ نذكر كلا من أوتشى مورا كانطو Uchimura Kanzo ونتوبى إيناظو Nitobe Inazo اللذين سوف يكون لهما دور مهم فى تاريخ اليابان الثقافى والسياسى على السواء.

٤ - التطلع نحو آسيا والاهتمام بالغرب:-

(أ) بعثة إيواكورا الكبرى للغرب:-

فى يوم ١٢ نوفمبر عام ١٨٧١م (٤ من مىجى) تجمع عدد غفير من المواطنين فى ميناء يوكوهاما ويشجعون فى الوقت نفسه البعثة التى قررت حكومة مىجى إرسالها إلى أمريكا وأروبا، والتى كان على رأسها إيواكورا طومومى الذى كان على رأس الحكومة آنذاك ومعه عدة شخصيات مهمة شغلت مناصب حيوية فى الحكومة ومن أشهرهم كيدو تاكايوشى وقد شغل منصب نائب رئيس البعثة وكذلك إيتو هيروبومى ناظر الصناعة آنذاك وأول رئيس للوزراء فى اليابان الحديثة، ومعهم أيضاً أوكوبو طوشى ميتشى الذى كان يشغل منصب ناظر الخزانة العامة، وغيرهم من المسؤولين الكبار.

وهكذا نجد اهتمام اليابان سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى بهذه البعثة الكبيرة التى وصل عدد أعضائها إلى ١٠٧ أشخاص تعددت تخصصاتهم واهتماماتهم ومسئولياتهم

وكذلك أعمارهم، لدرجة أنها ضمت لأول مرة خمس فتيات صغيرات سنذكرهن بعد قليل. هذا الاهتمام الكبير جاء بسبب الهدفين الكبيرين اللذين تقررت من أجلهما هذه البعثة، أما الهدف الأول فهو تعديل المعاهدات الظالمة لليابان التي عقدتها أواخر عهد إيدو مع الدول الغربية، وكان لابد من مفاوضات تمهيدية من أجل هذا التعديل والتي كان على عاتق أعضاء البعثة الرئيسيين القيام بهما، ومن ضمن البنود التي أراد الوفد الياباني تعديلها:

١ - إلغاء المحاكم القنصلية.

٢ - استعادة حق حرية فرض الضرائب.

٣ - منع رسو القوات الأجنبية على السواحل اليابانية.

ولكن عدم اكتمال ووضوح النظم الحديثة من قانونية وغيرها في اليابان آنذاك جعلها لا تستطيع أن تكون نداً لهذه المحادثات مما سيجعل اليابانيين يمضون قدماً من أجل تطبيق إجراءات تحديثية من حيث الشكل والمضمون حتى تصبح نداً قوياً للتفاوض مع الغرب.

أما الهدف الثاني الذي أمكن تحقيقه إلى أبعد حد فكان الاطلاع على أحوال الغرب المختلفة من دستورية وإدارية وتصنيعية وتعليمية وطبية وغيرها من النظم الحديثة التي أراد اليابانيون نقلها إلى بلادهم. وبسبب شغف اليابانيين بهذا الاطلاع على أحوال الغرب استطاعوا أن يلمسوا مدى الفارق بينهم وبين قوة الغرب التي اعتمدت على تطور دستوري وإداري ونهضة صناعية كبرى وروح استقلالية عميقة.

وشعر اليابانيون بمدى تخلفهم عن الغرب في هذه المجالات وغيرها مما كان بمثابة الحافز الكبير الذي جعلهم يضعون الغرب ونهضته صوب أعينهم وبيذلون كل جهودهم وطاقاتهم من أجل اللحاق بهذا الغرب ونهضته الكبرى، ومن فرط اهتمام الحكومة والمسؤولين عن هذه البعثة وما كان يمكن أن يتمخض عنها من نتائج فقد أرسلت خمس فتيات صغيرات مع هذه البعثة كن طليعة الفتيات المبعوثات للخارج وكانت أصغرهن لا يزيد عمرها على ثماني سنوات وكانت أكبرهن أيضاً لا تتجاوز الخامسة عشرة وهن كالتالي: يوشيماسو ريوكو Yoshimasa Ryoko واويدا تيكو Ueda Teiko وياماكاوا سوتي ماتسو Yamakaw Sutematsu وناجاي شيجكو Nagai Shigeko وتسودا اوميكو Tsuda Umeko وهى أصغرهن. وهذه الأخيرة عادت إلى اليابان بعد أن أمضت أحد عشر عاماً في الدراسة والتحصيل ولكنها رغم ذلك عادت مرة أخرى للدراسة في أمريكا وإنجلترا ثم أنشأت في عام ١٩٠٠م مدرسة لتعليم الفتيات الإنجليزية وتطورت هذه المدرسة لتصبح

فيما بعد جامعة تسودا جوكو في عام ١٩٤٨م بعد أن مرت بعدة مراحل تعليمية ويرجع لتسودا الكثير من الفضل من أجل تطوير تعليم البنات.

وعلى الرغم من عدم تحقيق البعثة للهدف الأول فإنها أبلت بلاءً حسناً فيما يتعلق بالهدف الثاني. وبعد أن أمضت عاما وعشرة أشهر في أمريكا وأوروبا عادت في سبتمبر ١٨٧٣م بعد أن أيقنت أنه على اليابانيين إذا ما أرادوا بناء دولة حديثة متقدمة فلا بد لليابان أن تأخذ عن الغرب القانون والتعليم والاقتصاد والنواحي العسكرية وغيرها.

(ب) قواعد الصداقة اليابانية - الصينية المتوازنة:

على الرغم من العزلة التي فرضتها اليابان على نفسها طوال عصر إيدو فإن هذا لم يمنع من وجود علاقات دولية مع الدول الجارة (شين) وهو اسم الصين آنذاك كما كان يطلق عليها اليابانيون، ولكن بحلول عصر مييجي رغبت اليابان في إقامة علاقات رسمية مع الصين وليس مجرد علاقات تجارية فقط. ومن أجل ذلك أرسلت مسئولاً كبيراً في وزارة الخارجية اليابانية يدعى ياناجيزاوا ساكي ميتسو Yanagizawa Sakimitsu في شهر مايو ١٨٧٠م للاجتماع بالمسؤولين الصينيين من أجل عقد المعاهدة، ثم في يوليو من العام التالي (١٨٧١م) حضر وفد ياباني آخر على رأسه ناظر الخزانة في الحكومة اليابانية داتى مونى نارى Date Munenari لتوقيع معاهدة تكون على نفس صيغة المعاهدات الظالة التي وقعتها اليابان في أواخر عصر إيدو مع الدول الغربية على أن تكون هذه المرة اليابان هي الدولة الظالة وتكون الصين بمثابة الدولة المظلومة، وبالطبع رفضت الصين هذه الصيغة وعليه تم الاتفاق على عقد معاهدة متوازنة بين الدولتين وتساوى بينهما وذلك في شهر يوليو من عام ١٨٧١م كما ذكرنا آنفاً، وكان أهم نتيجة لهذه المعاهدة أنها كانت أول معاهدة متوازنة تعقدها كل من البلدين في تاريخهما. وطبقاً لهذه القواعد أيضاً تم خفض الجمارك بين البلدين لأقل قيمة وتم إلغاء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وتم أيضاً الاعتراف المتبادل بالمحاكم القنصلية، وهذا المبدأ الأخير يعنى أنه يحق لكل من رعايا البلدين أن يخرجوا على نطاق التشريع الوطنى. إلا أن القنصل الصينى لم يحضر بالفعل إلى اليابان مما أدى بالتالى حصول اليابان فقط على هذا الحق.

ولكن على الرغم من أن هذه المعاهدة من الناحية الرسمية ساوت بين البلدين الجارتين فإن اليابان التي حاولت منذ بداية عصر مييجي النهوض وللحاق بالدول الغربية كانت في موقف

أفضل من الصين التي كانت ماتزال تغط في نومها، وبسبب هذا أيضا كان هناك شعور بعدم الرضا داخل الحكومة اليابانية والأوساط السياسية في اليابان لعقد معاهدة تساوى بين اليابان وجارتها، ولذلك تأخر الاعتراف بهذه القواعد رسميا لمدة عامين، وهنا يبقى السؤال الذى قد يلح على القارىء: لماذا أرادت اليابان التى طالما عانت من المعاهدات الظالمة مع الدول الغربية تكرار نفس التجربة مع الصين؟!.

فى الحقيقة إن اليابان رأت فى أن تفوقها السياسى على الصين سوف يتيح لها هدفا أكبر وأهم ألا وهو التحكم فى كوريا عن طريق غزوها ذلك لأن كوريا حتى هذه اللحظة كانت تابعة من الناحية الشكلية والأدبية للصين.

(ج) المسألة الكورية:

ذكرنا قبل ذلك فى الفصل الأول من هذا الكتاب مدى اهتمام بل وطمع اليابان فى كوريا لدرجة قيام الزعيم طويطومى هيديوشى بمحاولتين لغزوها إلا أن هاتين المحاولتين فشلتا فى مهمتهما. ثم تعلق اليابان الأبواب على نفسها لتحمى أرضها من الدول الاستعمارية وترى فى الوقت نفسه جيرانها من أطماعها.

ولكن فى نهاية عهد الباكفو حاولت اليابان إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا، وتطور هذا المطلب لظهور الطموح لوضعها تحت الحكم اليابانى خاصة مع ارتفاع المد الذى يدعو لتوقيع الإمبراطور اليابانى.

ومع بداية عهد مييجى وإقامة الحكومة الجديدة فى اليابان تمت مفاوضات بين البلدين من أجل إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما إلا أن هذه المفاوضات سرعان ما توقفت. وكان هذا الفشل فى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فرصة لتصاعد الآراء التى ترى ضرورة غزو كوريا. وبالفعل نوقشت مسألة إرسال قوات إلى كوريا لكسر العزلة التى فرضتها كوريا على نفسها محاولة فى ذلك درء خطر الاستعمار عن نفسها تماما كما حاولت اليابان ذلك طوال عصر إيدو.

لكن لابد من القول إن كوريا كانت تحاول السير عكس اتجاه حركة التاريخ فقد كانت أفكار العزلة التى نجحت اليابان فى تطبيقها فى السابق قد أصبحت بالية لا يمكن تطبيقها فى نهايات القرن التاسع عشر ولذلك لاقت كوريا ضغوطا رهيبه سواء من خلال جاراتها أو من خلال الدول الغربية.

على أية حال، اتخذ الجناح الذي يؤيد غزو كوريا - وعلى رأسه الزعيم سايجو تاكامورى - قرارا بإرسال بعثة للتفاوض مع كوريا لمطالبتها بإقامة العلاقات مع اليابان وذلك فى أغسطس ١٨٧٣م، وتقرر أن يرأس هذه البعثة الزعيم سايجو. ولكن أعضاء الحزب الذين كانوا يؤيدون إرسال البعثة قرروا أيضا أنه فى حالة رفض كوريا لإقامة العلاقات مع اليابان فسوف تقوم الأخيرة بغزو كوريا. وكان من الواضح أنهم قد عقدوا العزم على هذا الغزو وأصبح وشيكا نظرا لاقتناعهم بإصرار الكوريين على استمرار سياسة العزلة التى يفرضونها على بلادهم.

ولم يقفل هذا المخطط سوى عودة الوفد اليابانى الكبير الذى كان يقوم بزيارة طويلة لأمريكا وأوروبا برئاسة إيواكورا طومومى، الذى عارض بشدة ومعه أوكوبو توشيميتشى، وكيدو تاكايوشى وغيرهم فكرة غزو كوريا. فقد كان من وجهة نظر الحزب المعارض لغزو كوريا أن على اليابان وهى فى بداية مشوارها نحو التحديث أن تثبت الدعائم لمختلف النواحي الداخلىة من اقتصادية وتعليمية وغيرها خاصة بعد أن تأثروا بما لمسوه من التقدم والتطور الكبيرين اللذين حققهما الغرب.

وبالفعل تم إلغاء خطة غزو كوريا فى شهر أكتوبر ١٨٧٣م. وذلك بعد شهر واحد من رجوع البعثة الكبرى، وربما لو تأخر وصول هذه البعثة لبضعة أشهر أخرى لتغير وجه التاريخ ولربما واجهت نهضة ميجى عقبة كبرى إذا ما تم إنفاذ هذا الغزو وهذه النهضة الوليدة مازالت تحبو فى خطواتها الأولى نحو المجد.

ونحن هنا نريد أن نذكر القارئ أنه على الرغم من أن نهضة اليابان الحديثة تدعى بنهضة ميجى فإننا نرى هنا وبكل وضوح أن قرار غزو كوريا أو عدم غزوها لم يأت عن طريق الإمبراطور ميجى ولكن اتخذت هذه القرارات عن طريق كبار الساسة الذين كانوا موجودين على حلبة التاريخ اليابانى فى تلك الفترة.

على أية حال، وبسبب إلغاء فكرة غزو كوريا تماما غضب سايجو ورفقاؤه لذلك أشد الغضب، واستقالوا جميعا من مناصبهم السياسية وعادوا إلى مواطن رؤوسهم، وتعرف هذه الحادثة فى التاريخ اليابانى باسم (التغيير السياسى للعام السادس من ميجى) وذلك بسبب ما حدث من تغير الوجوه التى كانت تؤثر فى مجريات السياسة اليابانية وما سوف يحدثه أيضا من صراع ما بين جيش سايجو ومؤيديه وجيش الحكومة فيما يعرف بحرب السينان Seinan senso أى حرب الغرب والشمال وذلك فى عام ١٨٧٧م.

ولكن على الرغم من التريث وعدم التسرع الذى أبداه الساسة الحكماء بعدم الإقدام على غزو كوريا فإن هذا لم يثنهم عن عزمهم من أجل دق أبواب كوريا بعنف كما دقت أبواب عزلة اليابان من قبل على يدى بيرى فى عام ١٨٥٤م، ولذلك ظلت الحكومة اليابانية تتحين الفرص من أجل ذلك.

وبالفعل وفى عمل يمكن أن يوصف بأنه استعراض للقوة أرسلت اليابان سفينة حربية إلى السواحل الكورية فى أغسطس ١٨٧٥م واقتحمت هذه السفينة خليج كانجهوا kanghwa بحجة إجراء مسح بحرى، وطبقا للمصادر اليابانية فإنه عندما حاولت قوارب صغيرة تابعة للبارجة الحربية اليابانية الاقتراب من جزيرة كانجهوا القريبة من العاصمة الكورية طلبا للمياه والمؤن، فما كان من طابية الجزيرة إلا أن أطلقت النيران على هذه القوارب الصغيرة ما جعل السفينة الحربية اليابانية ترد على هذه النيران فحطمت الطابية الكورية ثم تم إنزال الجنود اليابانيين على أرض الجزيرة القريبة من مسرح العمليات وقاموا باحتلال القلعة الكائنة بها.

وعلى الرغم من استعراض اليابان لقوتها وما يفوح من هذا العمل من رائحة إمبريالية يابانية جديدة، فلم تفوت الحكومة اليابانية هذه الحادثة واتخذت منها ذريعة للضغط على كوريا لإرغامها على إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها تحت تأثير التهديد باستخدام الردع العسكرى.

وبالفعل تم توقيع معاهدة غير متكافئة على الإطلاق لصالح اليابان على حساب كوريا فى ٢٦ فبراير ١٨٧٦م. وأطلق على تلك المعاهدة اسم (قواعد الصداقة اليابانية الكورية)، وبالفعل نجحت بذلك اليابان فى إنهاء العزلة التى فرضتها كوريا على نفسها. وبالتالي يمكن أن نقول إن اليابان قد حلت محل الدول الغربية فى هذه المهمة. إلا أن الفارق بين الدور الغربى والدور اليابانى أن الأول لم يتعد فى طموحه وأطماعه سوى إقامة علاقات اقتصادية تجارية دبلوماسية مع اليابان، أما دور اليابان فى كوريا فقد تطور لكى يصبح عدوانا عسكريا وتدخلًا سافرا فى شئون الكوريين الداخلية حتى وصل هذا التدخل بسبب فظاعته إلى صراع مع الصين تلك الدولة التى كانت كوريا تخضع لها طوال فترة طويلة.

وقبل أن نتحدث عن شكل الصراع اليابانى الصينى فى كوريا وتطوره يحسن بنا أن نلقى نظرة على بعض بنود معاهدة الصداقة اليابانية الكورية، لنذكر مدى الظلم الذى

أوقعته اليابان على جارتها منذ السبعينيات من القرن التاسع عشر، مروراً بالمعاهدة الثانية بين البلدين التي وقعت عام ١٩٠٥م والتي سلّبت فيها اليابان حقوق كوريا الدبلوماسية ثم وضعها تحت الحماية ثم ضمها تماماً في عام ١٩١٠م، وهذا ما سوف نلقى عليه الضوء بالتفصيل فيما بعد.

على أية حال فيما يلي بعض بنود المعاهدة الأولى :

- ١ - على كوريا فتح موانئ بوسان ونتسان واينتشنون أمام التجارة اليابانية.
- ٢ - تتمتع اليابان فقط بحق القضاء الخارجى، أى وجود قضاء يابانى خاص باليابانيين فى كوريا مما يمكن أن نطلق عليه بالمحاكم القنصلية.
- ٣ - عدم تمتع كوريا بحق الاستقلال الجمركى وكذلك لا تستطيع فرض ضرائب على الواردات والصادرات الخاصة باليابان لفترة طويلة.

وكما ذكرنا عاليه فقد تطور الدور اليابانى وتعمق فى كوريا إلى حد كبير ما أدى إلى انحلال الرابطة التى كانت بين كوريا والصين التى كانت تجعل من الأولى تابعة للثانية وذلك من زمن بعيد. وأدى التنافس الصينى - اليابانى فى كوريا فى إيذاء الكوريين أشد الإيذاء مما جعلهم يتذمرون ويثورون نحو الدولتين المتنافستين وكان أشد تلك الثورات تلك التى حدثت فى عام ١٨٨٢م عندما احتج الكوريون على الأسرة المالكة الكورية وعلى الوجود اليابانى فى كوريا. ثم تطورت هذه الثورة لتحتج على الأجانب بمختلف جنسياتهم إلا أن هذه الثورة قد تم إخمادها فى النهاية على يد الجيش الصينى ثم جاءت القوة العسكرية التى أرسلتها اليابان لنفس الغرض.

وبعد ثورة ١٨٨٢م فى كوريا تواترت الأحداث بين الهدوء والثورة، فإذا استقرت الأمور مارس التجار اليابانيون والصينيون نشاطهم بهدوء، ولكن كان هذا النشاط يسبب معاناة للكوريين نظراً لاحتكار هؤلاء التجار الأجانب التجارة فى مختلف أنواع السلع ما كان يؤدى إلى تدمير الكوريين لانتشار الفقر بينهم، ومع ازدياد سخط الجماهير الكورية ازدادت شعبية جماعة طوجاكو طوأى Togaku Toai وهى تعنى جمعية التعاليم الشرقية، وهذه الجماعة كانت معروفة بعنائها للأجانب بصفة عامة ولليابانيين بصفة خاصة، وفى عام ١٨٩٤م نظمت هذه الجمعية انتفاضات شعبية فى المناطق الجنوبية من البلاد ساهم فيها الفلاحون المعدمون لينتقموا من موظفى الدولة الذين لاحقوهم بالضرائب الفادحة،

ولم تجد الحكومة الكورية الضعيفة سوى طلب العون من الصين التي لم تأل جهداً من أجل تلبية نداء الحكومة الكورية لها بالمساعدة فى إخماد هذه الانتفاضة، ثم بعثت على الفور قواتها إلى كوريا وهذا ما سوف يصبح السبب الرئيسى فى اندلاع الحرب اليابانية الصينية عامى ١٨٩٤م - ١٨٩٥م.

تبقى نقطتان مهمتان فى إطار علاقات اليابان بالدولة الجارة الكبرى ألا وهى الصين، أما النقطة الأولى فهى تتعلق بجزيرة ريوكيو اليابانية فقد كانت هذه الجزيرة تخضع من الناحية الفعلية لمقاطعة ساتسوما اليابانية، إلا أنها من الناحية الأدبية تخضع لدولة شين (الصين) حيث كان على حكام ريوكيو الذهاب إلى الصين وتقديم العطايا والهدايا لها، ولكن حكومة مييجى قررت أن تخضع هذه الجزيرة إخضاعاً تاماً لها فأنشأت مقاطعة ريوكيو عام ١٨٧٢م ثم قامت بتنصيب آخر ملوك ريوكيو وهو شوتاي Shotai (١٨٤٥م - ١٩٠١م) ملكاً على المقاطعة وضمته إلى نبلأ اليابان. ولكنها فى عام ١٨٧٩م أمرته بالذهاب إلى طوكيو للمثول بين يدى الإمبراطور مييجى، ثم أمر كذلك بالانتقال تماماً لطوكيو، وفى عام ١٨٧٩م أيضاً تم تغيير اسم ريوكيو إلى أوكيناوا، وفى العام نفسه تم إرسال الجيش اليابانى إلى أوكيناوا وأيضاً تم إطلاق اسم محافظة أوكيناوا بعد إلغاء المقاطعات وتأسيس نظام المحافظات Haihan Chiken إلا أن هذه الإجراءات جعلت الصين تدافع عن حقها فى تبعية أوكيناوا لها ولذا حدث الصراع بين الصين واليابان حول هذه الجزيرة ما جعل الرئيس الأمريكى السابق جرانت الذى ترك رئاسة أمريكا عام ١٨٧٧م للتدخل بين البلدين، وذلك فى أثناء زيارته لليابان عام ١٨٧٩م ولقائه الإمبراطور مييجى. وطبقاً للتحكيم الذى قام به جرانت فقد انتزعت جزيرتا مياكو Myako وياثياما Yaeyama من أوكيناوا ليكونا ضمن الحدود الصينية، إلا أن الصين لم تعترف بهذا التحكيم ولذلك استمر النزاع حول جزيرة أوكيناوا فيما بعد، ولكن انتصار اليابان فى حربها ضد الصين عام ١٨٩٥م حسم الأمر لصالح اليابان تماماً وخضعت أوكيناوا بشكل تام لليابان.

ثم نأتى للحديث عن الموضوع الآخر وهو غزو اليابان لتايوان: فقد حدث فى عام ١٨٧٢م أن ضل بعض صيادى الأسماك اليابانيين طريقهم فى البحر ووصلوا إلى سواحل تايوان فقتل بعضهم وسلب البعض الآخر على يد السكان التايوانيين، وقد احتجت حكومة اليابان على هذا الحادث للصين ولكن الأخيرة تجاهلت الأمر، وعليه فقد أرسلت اليابان

قوة عسكرية مؤلفة من ٣٦٠٠٠ جندي إلى تايوان. وفي مواجهة ذلك حشدت الصين أيضا قواتها وأرسلتها إلى هناك واستمرت المواجهة بين البلدين، وفي أثناء ذلك تدخلت إنجلترا للتوسط بين البلدين. ونجحت بالفعل الوساطة الإنجليزية في أن تجعل كلا البلدين يسحبان قواتهما من المواجهة وتم الاتفاق على أن تدفع الصين تعويضا قيمته ٦٧٠ ألف ين ياباني، ولكن إذا عرفنا أن اليابان قد أنفقت على هذه الحملة ما يقرب من سبعة ملايين و٧٠٠ ألف ين، أى أكثر من عشرة أضعاف التعويض الذى تلقتة من الصين ندرك مدى الخسارة المادية لليابان.

ولكن السؤال الذى يتوارد على أذهان الكثير من الباحثين: لماذا قام نظام أوكوبو بإرسال هذه الحملة إلى تايوان، الحقيقة إن أوكوبو كان لديه هدفان من وراء هذه الحملة الأول هو محاولة تهدئة سايجو ورفاقه من المحاربين الناقمين على الحكومة لرفضها غزو كوريا، أما السبب الآخر وهو الهدف المعلن فكما أسلفنا هو قتل التايوانيين بعض البحارة الذين جاءوا من ريوكيو (أو كيناوا) وأن اليابان بدفاعها عن هؤلاء البحارة والصيادين فهى تؤكد تبعية هذه الجزيرة لليابان.

□□□